تحت المجهر

لكي لا يلحقوا الصيف "بفروة"

لم يعد باستطاعة احد التغاضي عن الوضع المعاشي السيء الذي يعيش في ظله الالوف من موظفي الاجهزة الحكومية المختلفة.

وقد سعت هذه الفئة من المواطنين الى زيادة رواتبها الهزيلة اصلاً عن طريق تقديم العرائض والمذكرات الى المسؤولين. وكانوا يتلقون الاجابات وعوداً من السلطات بدراسة مطالبهم.

واخر ما تيسر من الاخبار حول هذا الموضوع الهام "ان السلطات تدرس باهتمام هذه المذكرات مع اللجنة الخاصة التي امر وزير الدفاع الاسرائيلي بتشكيلها."

الا ان التأخير في الاستجابة لمطالب الموظفين العادلة لن يعني سوى المزيد من الضنك والتردي في احوالهم المعيشية. فان ارتفاع الاسعار المتسارع والجنوني سيبتلع كل زيادة يمكن ان تصرف للموظفين. ولن تؤدي اية زيادة قليلة في المعاشات - اذا ما نفذت - الى زيادة الاجور الحقيقية للموظفين.

ولهذا فان اسراع الموظفين الى تبني طرق العمل الجماعي وانشاء نقاباتهم ووضع المطالب التي تمكنهم من مواجهة الظروف المعيشية والغلاء الصاعد، هو الطريق المجرب الذي يمكنهم السير فيه اذا ما ارادوا فعلا الا يلحقوا الصيف بفروة!!

ابو فجر

قطاع البناء في المناطق المحتلة تحت رحمة شركة «نيشر» الاسرائيلية

الاسمنت مادة اساسية لقطاع البناء وصناعة مواد البناء. وتعتمد المناطق المحتلة في سد حاجتها من هذه المادة الحيوية على استيرادها من اسرائيل. ومصير هذا القطاع الهام من النشاط الاقتصادي مرهون بالحصول على الاسمنت الاسرائيلي.

من الصعب تقدير كميات الاسمنت التي تحتاجها اسواق الضفة والقطاع بدقة، فالمصادر الاحصائية الرسمية الاسرائيلية لا تشير اليها. كما ان مقدمة كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٦ تشير صراحة "الى ان ارقام التجارة الخارجية الاسرائيلية لا تشتمل على ارقام التجارة مع المناطق "المدارة" فالمعلومات عن الاخيرة هي مجرد تقديرات عامة تفتقر الى التفاصيل الدقيقة (ص ٣٤ من المقدمة).

ولكن نظرة الى الجدول التالي تبين بوضوح ان نسبة كبيرة من اجمالي التكوين الراسمالي المحلي في الضفة والقطاع يعود الى قطاع البناء - سواء بناء العمارات او المنشآت المختلفة - مما يتطلب استعمال كميات كبيرة من الاسمنت. هذا بالاضافة الى مصانع مواد البناء كالطوب والبلاط وما شابه ذلك التي تستهلك هي الاخرى كميات من الاسمنت.

وللدلالة على الاستهلاك الكبير - نسبيا - للاسمنت عندنا نشير الى منطقة رام‌الله (مثلا)، تستوعب الف طن اسمنت شهريا على اشكال اكياس بالاضافة الى حوالي ٤٠٠ طن تستهلكها مصانع الباطون والطوب.

اعتمدت اسواق الضفة والقطاع في تأمين حاجتها الى الاسمنت بعد عام ١٩٦٧ على شراء الاسمنت الاسرائيلي من انتاج شركة نيشر - ساخر، وعلى الاستيراد من رومانيا وتركيا. ولكن الاستيراد منع بعد عام ١٩٧٣ واصبحت الشركة الاسرائيلية المورد الوحيد للاسمنت.

الا ان اعتماد سوق الضفة والقطاع على شركة نيشر قد ادى الى فرض اسعار معينة من قبل الشركة كما ان الاخيرة تضع حاجة سوقنا المحلية في المقام الاخير ولا تلبيه الا بعد تلبية متطلبات السوق الاسرائيلية. واذا حدث اي نقص في الاسمنت فان اول من يقاسي من ذلك هي مصانعنا العربية كما حدث في اواسط شهر شباط الماضي حين تعطل مصنع عرتوف عن العمل فشح توريد الاسمنت الى مصانع وورشات الضفة التي تستخدم الاسمنت غير المعبأ في اكياس (السيلوات) في عملها.

من هنا نرى ان مصير قطاع البناء ومصانع مواد البناء مرهون بالاسعار الجارية وبملايين الليرات.

	الضفة الغربية			قطاع غزه			المجموع		
	٦٨	٧٢	٧٦	٦٨	٧٢	٧٦	٦٨	٧٢	٧٦
اجمالي التكوين الراسمالي المحلي	٢٥	١٧٧	٨٨٦	١١	٧٧	٤٩٨	٣٦	٢٥٤	١٣٨٤
البناء والانشاءات بواسطة القطاع الخاص.	٩	٨٤	٦٦٨	٥	٢٥	٢٩٥	١٤	١٠٩	٩٦٣
النسبة المئوية للبناء والانشاءات من اجمالي التكوين الراسمالي	٣٦	٤٧,٥	٧٥,٤	٤٥,٥	٣٢,٥	٥٩,٣	٣٨,٨	٤٢,٩	٦٩,٦

(الجدول محسوب على اساس نشرة الاحصاءات الفصليه للمناطق المدارة، عدد ٣ سنة ٧٣ ص ١٢٥ وعدد ١ سنة ٧٧ ص ٧٣)

والذين بلغ عددهم في الضفة والقطاع عام ٧٥ حوالي ١٢ الفا.

ومن هنا ايضا تبرز ضرورة تامين الاسمنت لاسواقنا المحلية بشركة نيشر التي تستطيع اذا اقتضت حاجتها ان توقف توريد الاسمنت مسببة بذلك تدهور هذا القطاع الهام، وبطالة العاملين فيه

المطلوب اذن متابعة العمل بشكل جدي لاخراج هذا المشروع الى حيز الوجود لما في ذلك من اهمية كبيرة في اقامة القاعدة الاقتصادية المستقلة للبلاد وحمايتها من كافة المؤثرات الخارجية التي سيكون لها نتائج مدمرة اذا لم تتخذ الاجراءات الضرورية وبسرعة.

عن طريق اقامة مصنع للاسمنت في المناطق المحتلة. ولقد جرت عدة محاولات في الماضي لاقامة مصنع للاسمنت ولكنها لم تنجح لاسباب مختلفة

وبرزت مؤخرا محاولة جديدة لاقامة مصنع في الخليل وقبل ان الدراسات التي اجريت اثبتت نجاعة هذا المشروع.

مناورة جديدة للبنك الدولي لتخدير الدول النامية

اعلن روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير ان البنك سيتبنى استراتيجية جديدة في سياسته المالية نحو العالم الثالث تهدف - كما تقول مجلة "جين افريك" - الى "اعطاء الاولوية لتلبية الاحتياجات الاساسية للتطوير في الدول المتخلفة.

ومن بين الاستراتيجيه الجديده تفضيل الدول التي ترمي اتباع سياسه فعاله في اعاده توزيع الدخل القومي!

ان نظره بسيطه على ماردح وممارسات البنك الدولي في علاقاته بالدول النامية تدل على ان وراء الاكمه ما وراءها.

ناسس هذا البنك عام ١٩٤٤ في مؤتمر بريتون وودز من قبل ٤٤ دوله اعضاء في الامم المتحده بهدف تقديم المساعدات من اجل تطوير الدول الاعضاء. وطبيعه الحال كان البنك خاضعاً لسيطره امريكا والاحتكارات الغربيه وكان بالتالي الاداه المالية التي تساعد على ممارسه سياسه النهب في العالم الثالث.

وفي حقيقه الامر فان معظم القروض والمساعدات التي قدمها البنك كانت تهدف الى تخليد التخلف الذي يسم الدول النامية. ولا ادل على ذلك من حقيقة ان مجموع دول العالم الثالث التي حصلت على ٤٠ مليار دولار من البنك الدولي خلال الثلاثين سنه الاخيره تتميز اوضاعها بما يلي:-

٧٠٠ مليون انسان يعانون من نقص خطير في التغذيه. ٥٥٠ مليون امي. ٣٠٠ مليون عاطل عن العمل. ٢٥٠ مليون يسكنون في خرائب (جين افريك ٧٨.٣.٢٢).

ولم تنسى الشعوب العربيه موقف البنك الدولي من حكومه مصر - عبد الناصر عندما الغت فرضا لتمويل بناء السد العالي ٥٦ لاعتبارات سياسيه مما حدا بحكومه الثوره لتاميم قناه السويس!

ان النتائج المأساوية "لمساعدات" البنك الدولي وافتضاح كنهها هي التي دفعت برئاسته الى اصدار التصريحات عن تغيرات في استراتيجية البنك. وهي محاولة لتخدير الدول النامية وايهامها بانها تستطيع الاعتماد على البنك من اجل تطوير نفسها وكذلك من اجل ابعادها عن الطريق المجرب الموصل الى التنمية الاقتصادية الحقيقية الا وهو طريق نبذ الاسلوب الراسمالي في التنمية.

العراق يواصل تقدمه

يشهد العراق حركة دائبة على طريق التطور الاقتصادي. وتعتبر الخطة الخمسية الحالية (٧٦ - ٨٠) التي يشغل القطاع العام المركز الرئيسي فيها، الاطار لتحقيق المزيد من النجاحات الاقتصادية في البلاد.

وتكرس الخطة اهتماما خاصا بتطوير المناطق المتخلفة ومقاطعة ذي قار في جنوب العراق هي مثال على ذلك. اذ تقوم الحكومة العراقية بطرح عطاءات لتنفيذ مشروع زراعي ضخم منها تبلغ تكلفته ١٠٠٠ مليون دولار موزعة على النحو التالي: ٤١٧ مليون لاقامة مصنع للالمنيوم، ٣٣٠ مليون لمولدات الكهرباء، ٦٣ مليون لانشاء مصنع نسيج، ١٨ مليون لبناء مركز لصناعة الالبان، اما المبالغ المتبقية (١٧٢ مليون) فستنفق على انشاء مستشفى ومراكز تعليمية ومكاتب حكومية الخ...

كما خصصت الحكومة العراقية مبلغ ٨٩ مليون دينار لتطوير شبكة السكك الحديدية في البلاد.

ومن ناحية اخرى تزداد نجاعة العمل في مؤسسات القطاع العام ويزداد بالتالي الطلب على السلع التي تنتجها مؤسسات هذا القطاع، فشركة النسيج الوطنية، مثلا، قد انتجت عام ٧٧ المنصرم ٢٩٫٣ مليون متر من مختلف انواع الاقمشة بزيادة مليوني متر عن الرقم الذي حددته الخطة.

اخبار اقتصادية

الجزائر - امت الجزائر خمسة فروع لشركات فرنسية عاملة في الجزائر. وتعمل هذه الشركات في الصناعة والبناء وشق الطرق والتنقيب البيولوجي.

ليبيا - ستشرع مؤسسة بوديمكس البولونية في بناء محطة كهربائية ضخمة في الخمس بالقرب من طرابلس الغرب. وستبلغ تكاليف المحطة ٧٨ مليون دولار.

باريس - اعلن رئيس المحكمة التجارية في باريس ان عدد المؤسسات الفرنسية التي اعلنت افلاسها قد ازداد بنسبة ٥٠ بالمئة عما كان عليه عام ٧٦.

وقد تكون وضع صعب بشكل خاص في الصناعة الخفيفة التي تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا كبيرا منها. وقالت صحيفة "ماكان" ان عددا من مصانع الاحذية سيغلق ابوابه في الاشهر القريبة بسبب عدم وجود طلبات على انتاجها.

دلهي - صرح وزير المالية الهندي ان مؤسسات القطاع العام تقوم بالدور الطليعي في الاقتصاد الهندي وسيجرى انشاء المزيد منها في الفروع الاساسية الضرورية لاستمرار تطور البلاد. وقال الوزير انه يجب توسيع نشاط القطاع العام بحيث يشمل بالاضافة الى الصناعة الثقيلة، القطاعات الهامة للصناعة الاستهلاكية من اجل ضمان استمرار توفير السلع والاسعار.

واشنطن - قام المزارعون الاميركيون بمظاهرة كبيرة امام البيت الابيض حاملين بانطات كتب عليها "المزارعون يجوعون" و "اوقفوا النهب" وذلك احتجاجا على سياسة النهب التي تتبعها الاحتكارات الزراعية ضد المزارعين الاميركان.

ومما يدل على ان صبر المزارعين قد نفذ واقع انهم قاموا في ٧٨.٣.٤ باحتلال الجسر الموصل بين اميركا والمكسيك لمنع ادخال المنتجات الزراعية المكسيكية الى امريكا وذلك في محاولة للتعبير عن سخطهم على اوضاعهم الاقتصادية المسيئة. وادت هذه الحادثة الى اشتباك مع الشرطة التي اعتقلت ٢٠٠ شخص منهم.

ميونخ - امت حكومة موزمبيق في اواخر شباط الماضي شركة "متالو ميكانيكا" وهي مؤسسة صناعية كبيرة. وبسبب الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه الشركة وضعت تحت ادارة مجلس الوزراء مباشرة. وكانت هذه المؤسسة تخص مجموعة سوريناما العالمية البرتغالية.

٨٠ مليوناً زيادة سكان العالم في سنة ٧٧

اعلنت النشرة الاحصائية الت تصدرها منظمة الامم المتحدة ا عدد السكان في العالم قد بلغ مليارات و ١٢٤ مليون شخص. و ازداد عددهم عام ١٩٧٧ بحوالي مليون انسان فقط!